

*The Failure of the Two-State Solution: The Prospects of One State in the Israel-Palestine Conflict*<sup>(\*)</sup>

Edited by Hani Faris

(London: I. B. Tauris, 2013). 400 p. (Library of Modern Middle East Studies)

**فشل حل الدولتين:  
آفاق الدولة الواحدة في صراع فلسطين – إسرائيل**

**علي الجرباوي<sup>(\*\*)</sup>**

أستاذ العلوم السياسية، جامعة بيرزيت.

تواترت الأفكار والمقترحات والخطط، على مدى عمر الصراع، لتسوية هذا الصراع الشائك والدائر على وطن بين مجموعتين اثنتين، شعب كان مستقراً فيه واستُهدف بالإزاحة والتهجير من قبل مجموعات وافدة من خارجه لتحل محله وتأخذ مكانه.

وتوالدت مع مرور الوقت، حقائق وحقوق نمت فوق سطح مطلب إرجاع الوضع إلى أصله والحق إلى أهله، وجعلت من التوفيق بين مطالب ومصالح الطرفين المتنازعين الأساس المعتمد للتسوية المحتملة. ووفقاً لمتغيرات الوقائع على الأرض والأوضاع السياسية، تناقل التوفيق بين قطبين، تارة

تكدّفت على مدى قرن ونيف من الزمن، تعقيدات الصراع الفلسطيني/العربي – الصهيوني/الإسرائيلي، واتسعت عن نطاق محيطها الضيق في فلسطين، لتصل تأثيراتها ليس فقط إلى الإقليم المحيط، بل وإلى أرجاء العالم كافة.

أدى ذلك إلى تراكم تداعيات، مباشرة وغير مباشرة، على الأوضاع الإقليمية والدولية، نجم عنها انهماك أوساط متعددة بمماريات هذا الصراع، وانشغال دائم بمحاولات البحث عن تسوية له، أو، على الأقل، إدارة أزماته المتلاحقة بما يحصر ارتداداته ويُقلّص آثارها السلبية قدر الإمكان.

(\*) صدر هذا الكتاب بالعربية عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠١٢، بعنوان: حل الدولة الواحدة للصراع العربي – الإسرائيلي: بلد واحد لكل مواطنيه، من إعداد وتحرير هاني فارس ضمن وقفية عبد المحسن القطان للقضية الفلسطينية (٤٩٦ ص).

(\*\*) البريد الإلكتروني:

ajarbawi@birzeit.edu

استثناءات ثانوية بين الثنايا هنا وهناك)، أن الأوان قد حان لسُدّ الستار على حلّ الدولتين، مع المطالبة باستبدال ذلك وحشد الجهود باتجاه حل الدولة الواحدة، رغم الصعوبات الحالية الجمة التي تواجهه. وننوّه هنا إلى أن هذا الاستخلاص كان يدفعه، على الأقل جزئياً، مشاعر متدفقة عند كُتّاب عدد من فصول الكتاب من جرّاء الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ - كانون الثاني/نوفمبر ٢٠٠٩)، والتي انعقد المؤتمر المذكور بعدها ببضعة أشهر.

تتفاوت الأبحاث المقدّمة التي تحوّلت إلى فصول في الكتاب، وكما هي حال الكتب الناتجة من مؤتمرات، في درجة علاقتها بالعنوان الجامع، وفي كيفية معالجتها للموضوع، ما يجعل دائماً مهمة المُحرّر صعبة. فمنها فصول عالجت صلب الموضوع وكان مقدار إسهامها فيه واضحاً ومُهمّاً، في حين جاء بعضها على أطرافه، وكان البعض الآخر - وهو الأقل عدداً - على هامشه، أو حتى خارجه بالكامل. ولكن مع ذلك، بقيت المعالجة بصورتها الكلية الجامعة متماسكة، حتى مع التباين في آراء الكُتّاب حول إمكان تحقيق الدولة الواحدة بين فصلٍ وآخر.

بعد المقدمة التي كتبها المحرر، يقسم الكتاب إلى أربعة أقسام يعالج كل منها موضوعاً قائماً بذاته، ولكن السياق يتصل لأن كل موضوع يقود إلى تاليه.

القسم الأول يختص بفحص إمكان تحقّق حل الدولتين، ويضم خمسة فصول. يعالج الفصل الأول موضوع الاستيطان، وهو لكاتبة متخصصة (فرجينيا تيلي) لم تشارك في أعمال المؤتمر ولكن طُلب منها،

باتجاه الفصل بين الطرفين عن طريق دعم إقامة دولتين مستقلتين داخل الوطن، وتارةً أخرى باتجاه دمج الطرفين من خلال طرح فكرة إقامة دولة واحدة تتحقق فيها المساواة والعدالة للجميع. ومع أن تقلب الظروف والمعطيات أدى إلى تذبذب أهمية أحد الحلين على الآخر، إلا أن كليهما بقيا متلازمين، وفي حالة دورانية مستمرة.

يضم هذا الكتاب عشرين فصلاً لكتّاب متميزين، تسعة عشر منها جاءت نتاج مؤتمر عُقد خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر من عام ٢٠٠٩ في مدينة بوسطن الأمريكية حول فكرة الدولة الواحدة.

يتضح من عنوان المؤتمر والأوراق التي قدّمت فيه، ومنها ما ضمّها الكتاب الذي بين أيدينا، أن الفكرة الأساسية منه تكمن في دعم التوجه نحو الدولة الوحدة لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي. يقوم هذا الدعم على مرتكزين: أولهما، أخلاقي لإنصاف الشعب الفلسطيني الذي فقد حقوقه الوطنية، دون إجحاف بحقوق اليهود الإسرائيليين. والثاني، عملائي، يتلخص بفشل إمكان حل الصراع عن طريق إقامة دولة فلسطين مستقلة وسيادية على حدودها عام ١٩٦٧، مع ضمان حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم الأصلية. يؤكد الكتاب، هذا الفشل، من خلال إثبات أن الإجراءات الإسرائيلية المتخذة في الأرض الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وما خلفت من وقائع، غير مرتجعة، وبوجودها لا إمكانية لدولة فلسطينية، بالمواصفات الدنيا المطلوبة فلسطينياً، أن تبصر النور.

ويستخلص كُتّاب هذا الكتاب، وعلى رأسهم المُحرّر، بناء على هذا الاستنتاج (مع

عن الضفة يطيح بحل الدولتين. ولكن مع ذلك نجدها غير متفائلة بإمكان تحقيق حل الدولة الواحدة في المستقبل المنظور لأن إسرائيل مدركة لهذا الخطر وتحاول بسياساتها المتعددة والمركبة منعه. وبالمجمل، فإن فصول القسم الأول تجزم بعدم إمكان تحقيق حل الدولتين، وتذهب انسياً إلى التشديد على وجوب الحل القائم على الدولة الواحدة.

أما القسم الثاني فيضم أربعة فصول، لجبرائيل بـيـتـرـبـرغ ومـارـك إـلـيس وعـلي أبو نعمة وإيلان بابيه، ويعالج المبادئ والمعتقدات والقيم والمثل الأساسية التي يمكن أن تقود إلى تسوية نهائية ودائمة للصراع الدائر. يتشارك هؤلاء جميعاً في التحذير من مغبة تقسيم البلاد إلى دولتين، ما يجعل الفلسطينيين والإسرائيليين اليهود في حالة تضادٍّ دائمة، ولا يضمن في الوقت ذاته حصول الفلسطينيين على حقوقهم المسلوبة في ظل دولة محصورة ومقيّدة من قبل إسرائيل. يعني هذا أن حل الدولتين، حتى وإن تم، لن يؤدي إلى تسوية دائمة تنهي الصراع. بالمقابل، يرى هؤلاء جميعاً أن حلّ الدولة الواحدة هو الذي يمكن أن يدوم، لأنه يستند إلى البعد الأخلاقي الصحيح لتعديل عدالة مفقوده من عند الفلسطينيين، في حين يستخرج من اليهود قيم الانفتاح على الآخرين عوضاً من الانغلاق الذي يشكل أساس نفي الآخر وعدم التقارب مع الفلسطينيين. بالتالي، يشترك هؤلاء الكتاب جميعاً في مطالبتهم بتشكيل حركة دعم لتوجه الدولة الواحدة تعمل على تخطي فصل الفلسطينيين عن الإسرائيليين اليهود، من خلال السعي لتأمين الحقوق المدنية المتساوية للجميع. ومن البوادر المشجعة على ذلك توسع دائرة

وهي الوحيدة، أن تسهم من الخارج بهذا الفصل لخبرتها في المجال. تستخلص تيلي من معالجتها للموضوع وجود سياسة عميقة للاستيطان في الضفة والقدس مسؤول عنها دولة إسرائيل، وليس أجزاء منها فقط، التي تسخر قطاعها العام واستثمارات هائلة لدعم البنية الاستيطانية وجعلها غير قابلة للتفكيك. وتستنتج الكاتبة أن الاستيطان مكنّ إسرائيل من ضم الضفة عملياً وفعلياً وليس قانونياً، ما يعني عدم إمكان إقامة دولة فلسطينية حقيقية، وبالتالي يدفع في اتجاه حل الدولة الواحدة. ويوافق سري مقدسي في فصله عن تهويد القدس مع استنتاجات تيلي، ويؤكد أن الإجراءات الإسرائيلية في القدس جعلت إمكان إعادة تقسيمها كما كانت عليه الحال عام ١٩٦٧ أمراً غير ممكن الحدوث، وبالتالي فإن حل الدولتين لم يعد قائماً، إذ لا يمكن إقامة دولة فلسطينية من دون القدس. أما حسام زملط فيجد عند تقييمه لعملية أوسلو السلمية أن إسرائيل لم تكن على الإطلاق بواردة إقامة دولة فلسطينية، بل استخدمت هذه العملية لتثبيت وضعها في الأرض المحتلة من ناحية، ولتتخلص من الخطر الديمغرافي وتكاليف الاحتلال التي حملتها للدول المانحة، من ناحية أخرى. ويؤيد نصير عاروري سابقه، ويؤكد أن إسرائيل، بتواطؤ أمريكي، غير معنية بحل الدولتين، بل تعمل مع الفلسطينيين على خيارين، إما الأبرتهاد وإما الترانسفير؛ ذلك لأن أهم ما يقلقها هو «الخطر الديمغرافي»، ما أدى بها لأن تترك قطاع غزة، وأن تحصر الفلسطينيين في معازل بالضفة. وتتفق نانسي موري مع عاروري في استخلاصاتها من حرب إسرائيل على غزة، وتضيف بأن فصل إسرائيل للقطاع

قناعات وإنتاج ردود فعل متباينة حول حل الدولة الواحدة، خصوصاً أن تحققه يتوقع أن يحتاج إلى فترة مديدة. ففي حين يتوقع من الفلسطينيين داخل الخط الأخضر وفي الشتات تأييد هذا الحل كونه يعالج التصورات البنيوية الناجمة عن الأوضاع التي فرضت عليهم، حتى وإن استغرق ذلك وقتاً طويلاً نسبياً، فإن الفلسطينيين في الأرض المحتلة يطمحون ويعملون على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي بأسرع وقت ممكن. لذلك نجدهم أكثر تأييداً لحل الدولتين من الدولة الواحدة، وخصوصاً أنهم يريدون التحرر والاستقلال عن قوة القهر التي عانوها لعقود طويلة. وينبهننا بشارات أيضاً إلى أن الاختلافات بين الفلسطينيين حول موضوع الدولة الواحدة لا تنبع من مكان الوجود فحسب، وإنما يؤثر فيها المعتقدات الأيديولوجية أيضاً. فموقف القوميين من الفلسطينيين من هذا الموضوع يختلف، على سبيل المثال، عن موقف الإسلاميين أو اليساريين. وبالمجمل، ينبئنا بشارات أن الموقف الفلسطيني من حل الدولة الواحدة ليس بسيطاً أو مباشراً بل هو مجموعة من المواقف التي يجب أن تؤخذ دلائلها بكل الحرص والدراية، كي لا يتم القفز إلى استنتاجات متسرفة، وربما خاطئة. إنها حقاً لدراسة تحليلية عميقة ودقيقة، ويجب التفكير بمضامينها بالموضوعية الضرورية.

كذلك، يقدم لنا نورتون ميزنفسكي رؤية واقعية بعيدة عن التخيل والمغالاة في دراسته الممتازة حول استنهاض يهود إسرائيل والعالم لتأييد حل الدولة الواحدة. فيؤكد نورتون، من دون أي مغالاة في توقعات واهمة أو وهمية، أن استقطاب دعم اليهود لحل الدولة الواحدة سيكون من

الأكاديميين والمثقفين الداعمين لفكرة الدولة الواحدة وازدياد عدد المنشورات التي تصدر والمؤتمرات التي تُعقد بهذا الخصوص.

يتضمن القسم الثالث ثلاثة فصول تبحث في قضايا عملية ذات أثر في حل الصراع، وأهمها قضية اللاجئين وحق العودة الذي تبخته سوزان أكرم باستفاضة، مبينة أن حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة والتعويض مكفول وفق قرارات الشرعية الدولية، وأن لا إمكانية لدوام أي تسوية إلا بحل قضية اللاجئين، أما سلمان أبو ستة فإنه يأخذ هذه المسألة إلى بعدها التطبيقي، ويحاول من خلال الخرائط والإحصاءات إثبات الإمكانية العملية لاستيعاب اللاجئين في مناطق واسعة غير مأهولة داخل الخط الأخضر. أما بالنسبة إلى مقالة سمدار ليفي حول الحركة النسوية المزراحية فلم أجدها ذات علاقة بموضوع الدولة الواحدة.

يبدو القسم الأخير الأكثر إثارة وتحدياً في الكتاب، بحيث يضم سبعة فصول تبحث في أساليب ووسائل وآليات تدعيم حل الدولة الواحدة وإقامة بلد واحد، وتتطرق إلى كيفية بناء حركات دعم لتوجه الدولة الواحدة عند الفلسطينيين، وداخل إسرائيل، وفي الوطن العربي، وبين يهود العالم، وعلى الصعيد الدولي.

يذكرنا جورج بشارات في دراسته العميقة والثاقبة حول تحريك الفلسطينيين لدعم خيار الدولة الواحدة أن هذا الدعم يجب أن لا يعتبر مضموناً بصورة آلية تلقائية. فالظروف التي تعيشها التجمعات الفلسطينية المختلفة متفاوتة، ما يجعل الواقع الفلسطيني المعاش مركباً ومعقداً، ويؤدي إلى نمو

جهة سياسية لدى الطرفين تؤيد هذا المسعى ليتم البناء على ذلك دولياً.

يجب ألا نتسرع في الاستنتاج بأن المساهمين في هذا القسم يريدون بثّ اليأس في نفوس داعمي حل الدولة الواحدة. بل على العكس من ذلك، فهم جميعاً ممن يؤمنون بهذا الحل للأسباب الأخلاقية المبدئية، كما للأسباب السياسية العملية. ولكن إسهاماتهم الغنية، التي تعطي للكتاب قيمته الإضافية، تأتي لتدل على أن حل الدولة الواحدة ليس خياراً سهل المنال، بل يحتاج إنضاجه إلى الكثير من الجهد والوقت لتخطي طبقات من العقبات.

في الحصيلة، يعتبر هذا الكتاب إسهاماً جيداً في مسار طويل وشائك لتحقيق الوصول إلى جعل حل الدولة الواحدة أمراً واقعياً وجدياً. فيبرز صعوبات الواقع الحالي، ويحدد هدف التحرك والاتجاه، ولكنه يبقى محدوداً في اقتراح الآليات التي يتم استبدالها في الكثير من الأحيان بالتركيز على الينبغيات. ولو كان حل القضية الفلسطينية مرهوناً بينبغيات لثم التوصل إليه منذ زمن بعيد.

السؤال المركزي في هذا الشأن هو: ما هو المطلوب لجعل فكرة حل الدولة الواحدة قابلة للتطبيق والنفاز، وقادرة على استقطاب زخم من الدعم على مختلف المستويات والجهات؟

إن الانطلاق، كما يدل القسم الأول من الكتاب، وعلى الرغم من محاولة المحرر استدراك وتعديل ذلك في مقدمته، من فكرة أن فشل حل الدولتين كفيل بحد ذاته بدفع حل الدولة الواحدة انسياً إلى الأمام يقوم

أصعب الأمور في المستقبل المنظور، لأن يهودية الدولة تعتبر ركناً أساسياً في الفكر الصهيوني اليهودي، ولن يتم التخلي عن ذلك بيُسْر وسهولة. ويشير لنا بكل دقة إلى أن إسرائيل لا تسعى بجدية إلى حل، لا على أساس دولة واحدة، ولا حتى على أساس الدولتين. وهذا أمر يجب أن يؤخذ بكثير من الاعتبار.

أما أسعد غانم فيقرأ موقف الفلسطينيين داخل الخط الأخضر من حل الدولة الواحدة، ويستنتج أن هويتهم المجزأة ما بين الفلسطينية والإسرائيلية لن تجد خلاصاً موحداً سوى بإقامة دولة ثنائية القومية. فهذا برأيه هو الحل الذي يمكن أن يخلص هؤلاء الفلسطينيين من عزلتهم ويرفع الظلم والقهر الذي يعيشون. وفي حين تدعو ناديا حجاب إلى انتهاج سياسة لاعنفية لتحقيق حقوق الإنسان الفلسطيني، إما بدولة واحدة أو حتى بدولتين، ترى ليلي فرسخ أن استقطاب التأييد الفلسطيني والعربي لحل الدولة الواحدة يعتمد بشكل رئيسي على إعادة إحياء منظمة التحرير الفلسطينية وتثبيت موقفها من هذا الحل. ويؤكد جول كوفيل أن موضوع الدولة الواحدة لا بدّ من أن يؤدي إلى ضرورة معالجة مسألة الصهيونية التي لا يمكن تحقيق إقامة دولة واحدة إلا بتخطيها.

تقدم لنا غاده كرمي في ختام هذا القسم جرعة واقعية وموضوعية تبين فيها للقارئ مدى الصعاب الجمة التي تواجه بناء حركة دولية مؤيدة للدولة الواحدة، وخصوصاً أن الجهات الرسمية الفلسطينية والإسرائيلية لا تؤيد هذا الحل، مع عدم وجود أي حزب أو

التنازل والذهاب اختيارياً إلى دولة واحدة يتشاركون فيها مع آخرين بمساواة كاملة. لن يحصل ذلك إلا إذا أجبروا عليه. وسيكون ضرورياً لوضعهم في مسار إجباري، قد يأخذ مدى طويلاً للوصول إلى نهايته بنجاح، حدوث تغير فعلي في الموقف والوضع الفلسطينيين. صحيح أن إحياء منظمة التحرير وإغلاقها الباب على حل الدولتين ضروري لوضع إسرائيل على المسار المشار إليه، ولكن ذلك لن يكون لوحده كافياً. ما يمكن أن يجعل الأمر كافياً، ويحوّل خيار الدولة الواحدة إلى مسار إلزامي لإسرائيل هو قيام الفلسطينيين باتخاذ الخطوة العملية الأهم والمتمثلة بحلّ السلطة، والتي بوجودها، وهي التي ستبقى الأضعف في علاقتها بإسرائيل، سيبقى خيار حل الدولتين إمكانية محتملة، حتى وإن لم تكن حقيقة. يبقى الحديث عن الدولة الواحدة من دون اتخاذ الفلسطينيين هذه الخطوة لفترة من الزمن محصوراً في الإطار النظري الحالم لأوساط أكاديمية ومثقة، وهي محدودة التأثير الفعلي.

السؤال إذًا: هل هناك نية، أو إمكانية، أو قدرة فلسطينية على حلّ السلطة والتوجه إلى نضال يستهدف نيل الحقوق المتساوية، للجميع: فلسطينيين ويهوداً في فلسطين/ إسرائيل؟

إذا ترك الأمر لفلسطينيين الأرض المحتلة، والأمر يبدو كذلك، فإن الانتظار سيطول □

على أساس واهٍ، إن لم يكن خاطئاً بالكامل. فليس صحيحاً، أن حل الدولتين قد وصل إلى نهايته طالما أنه لا يزال هناك إمكانية لقبول فلسطيني بدولة فلسطينية وفق المواصفات الإسرائيلية.

لذلك لن يُسدل الستار على حل الدولتين إلا حين يتم ذلك فلسطينياً، وبصورة رسمية وقطعية. كما ليس من الحتمي، أن يؤدي ذلك، إن حصل، إلى الدخول في مسار وحيد يحسمه العامل الديمغرافي، وهو مسار الدولة الواحدة. فإسرائيل كقوة احتلال وهيمنة يمكنها أن تعيق المسار باتجاه الدولة الواحدة من خلال اتباعها خيارات أخرى. يمكنها مثلاً؛ الحفاظ على استمرارية الوضع القائم لسنوات قادمة من خلال إدخال تحسينات حياتية للفلسطينيين تحت الاحتلال. وإذا تأزم الوضع يمكنها أن تلجأ إلى القيام بانسحاب أحادي الجانب من أجزاء في الضفة، كما حصل في قطاع غزة، وتبقى هيمنتها عن طريق التحكم من بعد. وقد يكون أنسب لها التوصل مع الفلسطينيين إلى اتفاق انتقالي جديد على غرار اتفاق أوسلو، ينتج حالة فلسطينية جديدة بين الاستقلال والاحتلال، وتدوم طويلاً. كل هذه خيارات يمكن أن تطيل عملية الوصول إلى قناعة، وخصوصاً عند الطرفين الأهم، الفلسطيني والإسرائيلي، بأن لا مجال آخر لحل الصراع إلا من خلال إقامة دولة واحدة.

لكون الإسرائيليين لهم الدولة الآن، ولأنهم الأقوى في معادلة موازين القوى حالياً وإلى أمدٍ مفتوح حتى تتغير الحالة الفلسطينية والعربية، لا يتوقع منهم تقديم